المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية
دراسة اجتماعية ميدانية لمجموعة من الموظفات في مدينة الديوانية

م. هناء حسن سدخان البدري
جامعة القادسية / كلية الآداب

The Social Obstructions that Face Women's Role
A Social Field Study for a Group of Working Women In Al-Dywania

Lect. Hana'a Hassan Sedkhan Al-Badri
College of Arts / Al-Kadissiya University

Abstract

The participation of women in the social development has been the center of great attention during the last two decades as it considered one of the most complicated subjects because of the numerous points of view about it. Accordingly, this subject is worth a great deal of search and study because women in Iraq have good mentality as they work as lawyer, physician, teacher or any other job. Social development means building human being and developing his natural skills, educating him in order not to be subjected to superstitions and prepare him to use all his abilities to live freely.

الملخص

حظي موضوع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية من خلال المنظور الاجتماعي والثقافي باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي وذلك باعتباره من الموضوعات الشائكة والبالغة التعقيد نظراً لكثرة وجهات النظر والآراء المتعددة بشأنه ولهذا يظل هذا المجال بحاجة الى الدراسة والتعمق بصورة اوسع واشمل ، بأعتبار ان المرأة هي احد العقليات المهمة في المجتمع العراقي سواء كانت هذه المرأة عضوة في البرلمانات السياسية اوكانت محامية او طبيبة او مدرسة او أي وظيفة اخرى تمتهنها، والتنمية الاجتماعية تعني بناء الانسان وتنمية مواهبه الطبيعية (القلب والعقل) وذلك لتحريره من الخوف والحاجة والخرافات والاساطير ليكون قادراً على استخدام طاقاته وامكاناته المادية والروحية ويمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون اي قيود.

الـمقدمة:

لقد منح الباري عز وجل المرأة منزلة كبيرة في الإسلام وضمن حقها في الانتخابات والحرب والدفاع وصُنع القرار إضافة إلى الدور الكبير الذي خُصّص لها في التربية وإدارة البيت ورقابة الأسرة وإنشاء المجتمع الإنساني وازدهار الحياة وتطورها. إن واجبات المرأة في البيت أمٌّ ومربية وزوجة لا تعيقها عن ممارسة العمل في مجالات أخرى من الحياة، فقد أبدعت في أكثر الميادين تعقيداً في العديد من السنوات الطوال وبإصرارها وجهدها المتميز نالت الكثير من الشهادات والدرجات تألقاً وبريقاً، والمرأة كانت ولاتزال تناضل من أجل تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في جميع الميادين، دون ان يصادفها النجاح نفسه الذي حققته الحركات النسوية في العالم، وليس مغالاة القول بأن المرأة هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع في معظم المجتمعات بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، وظلت النظرة الأكثر انتشارا هي تلك النظرة التي تنظر الى المرأة بوصفها كائنا لا يلمس في واقع الحال أي تقدم كبير في حل قضايانا التنموية وفي مقدمتها قضايا المرأة، وبالتحديد دورها في التنمية الشاملة. فالزوجة يجب أن تعرف دور الزوج وبالمقابل عليه أن يعرف دورها في الأسرة وذكر في القرآن الكريم قوله تعالى (الرجال قوامون على النساء) ولا تعني هذه الآية دكتاتورية الرجل ولكنها توضح ضرورة توزيع الأدوار وتبادلها.إن دور المرأة ليس هبة يقدمها الرجل إليها بل هو حق من حقوقها ومسؤولية من مسؤولياتها وعليها هي الالتزام

بهذا الحق وفي ضوء هذا السياق جاء اهتمامنا في الدراسة الحالية بموضوع المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية، باعتبار ان المرأة هي احدى الطاقات المهمة في المجتمع.

ولاشك ان موضوع (التنمية الاجتماعية) اصبح يشغل مكان الصدارة بين موضوعات الاهتمام في العلوم الاجتماعية، حتى ان بعض الدارسين يعتقد انه موضوع العصر وقضيته. وتزداد أهمية هذا الموضوع لمجتمعات الدول النامية، التي اصبحت تعتمد على التنمية أساساً لرفع مجتمعاتها نحو الاخذ بأساليب التقدم والتحديث، لذلك فأننا كمجتمع نام نجد انفسنا ملزمين بهذا الاسلوب في كافة جوانب المجتمع.

والتنمية عملية شاملة تتصل بالعلاقات الاجتماعية والبنى المؤسسية والثقافية والقيم والأطر الثقافية وبحجم الإنتاج ووسائله والتنمية عملية حضارية تستهدف في جانبها الثقافي تحسين اساليب الحياة وطرائق العيش لأفراد المجتمع. وعليه فأن مفهوم التنمية يعني انبثاق ونمو كل الامكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء اكان هذا الكيان فردا ام جماعة ام مجتمعاً ومن هذه الامكانات طاقة الموارد البشرية التي تطلب إزاحة كل العوائق التي تحول دون انبثاق امكاناتها وتتطلب توفير ما يكفل تنميتها، ولا يقصد بتنمية هذه الطاقات البشرية توفير التعليم والتدريب اللازمين لتخريج الكوادر البشرية المدربة لسد حاجة النمو الاقتصادي وانما سيتعدى ذلك الى بناء البشر القادرين على الاضطلاع بمهام التنمية الاساسية من خلال عملية التنشئة والرعاية الاجتماعية وإقامة أشكال مؤسسات التنظيم الاجتماعي الضرورية لتوظيف هؤلاء البشر في اداء هذه المهام بكفاءة ومشاركتهم مشاركة فاعلة في عملية التنمية، ومن الاهمية بمكان الاعتماد على الطاقات البشرية من الرجال والنساء دون تمييز او جعل التنمية المستمرة لهذه الطاقات هدفاً من اهداف التنمية حتى تصبح بدورها وسيلة فعالة لأحداثها واستمرارها. وينعكس الاعتراف بدور المرأة في التنمية على سلوكها وسلوك أسرتها والمحيط الاجتماعي مما يمكن من غرس قيم وانماط السلوك على مستوى المجتمع، حيث تعتمد المرأة من خلال استقلالها الاقتصادي والذي يتأكد بانعدام تبعيتها للرجل كعائل أساسي لها على عملها وعلمها ومركزها كدور حاسم وليس مجرد الاعتماد على دورها كأم، مما يجعل دورها كزوجة دورا نسبيا بالقياس إلى دورها الإنتاجي في المجتمع والذي يساعدها في تطوير امكاناتها العقلية والإنتاجية الخلاقة ويتأتى كل هذا من خلال دورها كعاملة لتعيد به التوازن الى أدوارها المختلفة متى ما أزيلت العقبات التي تقف أمامها مما يهيئ فرصة خلق مجتمع متوازن بموارده البشرية المتاحة كافة وهذا مما يوضح أهمية بحثنا في تناوله موضوع المرأة والذي يؤكد ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لتمكينها من الاقبال على العمل دون أن يؤثر ذلك على إضعاف مؤسسة العائلة مع ما يرافق هذا الضعف من مشاكل تتعلق بنشأة الأطفال والشباب كما يحدث في بعض البلدان. ومن هنا جاءت دراستنا لنبين من خلالها اهم المعوقات الاجتماعية التي تقف حائلاً في مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية ،وتكونت من بابين، الباب الاول الجانب النظري، وهدفت الدراسة من خلاله الى تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة ومنها (تمكين المرأة، الدور، التنمية، التنمية الاجتماعية والمفاهيم التي تكون قريبة وتدخل ضمن موضوع التنمية وهي التخلف، التغير الاجتماعي، التحضر) وتناولت الدراسة كذلك ماهية التنمية وحددنا فيها انواع التنمية ومنها: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة ، وتطرقنا الى الاهداف الرئيسية للتنمية و نماذج التنمية الاجتماعية وبينا التعليم والتنمية الاجتماعية وحددنا المعوقات الاجتماعية التي تقف امام دور المرأة في التنمية الاجتماعية ، اما الباب الثاني فقد ضم الجانب الميداني والذي احتوى على منهجية البحث ومجالات البحث ومجتمع البحث وعينة البحث وادوات جمع البيانات والوسائل الاحصائية المستخدمة في البحث، ثم عرض وتحليل البيانات، ثم الاستنتاجات مع بيان مجموعة من التوصيات المهمة في هذا المجال، ثم المصادر، ثم الملاحق، ثم ملخص البحث باللغتين العربية والانكليزية وبعدها فهرست المحتويات.

الباب الاول: الجانب النظري

المبحث الاول: عناصر البحث الرئيسية

اولاً: مشكلة البحث:

لقد اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إبعاد عديدة من حقوق الإنسان لجميع البشر بعضها ملموس يمكن قياسه كإمكانية الحصول على التعليم والصحة وعلى مستوى معيشة لائق والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، والبعض الأخر غير ملموس مثل حرية الشخص وكرامته وأمنه والمشاركة في حياة المجتمع الثقافية. ألا إن اللا مساواة ما بين المرأة والرجل تبقى عالية من حيث هذه الأبعاد جميعا.

إن تحقيق الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة تختلف من بلد الى أخر تبعا للأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ومن ثم في النضال لتحقيق المساواة فقد تحدد أولويات مختلفة لتحقيق تلك الأهداف تتراوح من توفير المزيد من التعليم للبنات وتحسين صحة الأم الى تحقيق المساواة في فرص العمل وفي الأجر الى حصول المرأة على مزيد من المقاعد في البرلمان و حمايتها من العنف وإدخال التغييرات على قانون الأحوال الشخصية لتنال حقوقها كاملة.

ويظل العامل الجوهري بالنسبة لهذه الاولويات جميعها هو المساواة في الحصول على وسائل تنمية القدرات الإنسانية والمساواة في فرص المشاركة في جميع جوانب عملية صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمساواة في الأجر والمكافأة. وفي دراستنا هذه تواجه المرأة الكثير من المعوقات التي تقف حائلاً في دورها في التنمية الاجتماعية، ويجب معرفة هذه المعوقات حتى نتمكن من معالجتها وازالتها من المجتمع.

ثانياً:تساؤلات البحث:

ما لمعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية.

ثالثا: أهمية البحث:

ان من اعظم ما تركه لنا القرن العشرون مفهوم التنمية الشاملة الذي تفاوت حظ تطبيقه بين دول العالم، ولكنه اصبح من بين الاسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات ودليلاً على ان التنمية اصبحت تمثل مطلباً ملحاً واساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، وذلك لما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هامة، وايضاً لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها. واذا كان الهدف الاساس من التنمية هو سعادة البشر وتلبية حاجاتهم، والوصول بهم الى درجة ملائمة من التطور وتعميق انسانيتهم، فأنها في حد ذاتها، لا تقوم الا بالبشر انفسهم الذين هم اهم وسائل تحقيقها.

وفي اطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من ان التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً اساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة الى تأثيرها المباشر في النصف الاخر، ذلك ان النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقاته الانتاجية، وقد اصبح لزاما ان يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد اصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة اشكال التمييز ضدهن.

رابعاً: أهداف البحث: يهدف البحث الى التعرف على ما يلي:

1. تحديد المصطلحات والمفاهيم المهمة في موضوع دراستنا وهي (تمكين المرأة، الدور، التنمية، التنمية الاجتماعية) والمفاهيم التي تدخل ضمن موضوع التنمية وهي (التخلف، التغير الاجتماعي، التحضر).

2 . معرفة انواع التنمية.

3 . تحديد اهداف التنمية.

4. معرفة اهم المعوقات الاجتماعية التي تعيق دور المرأة في التنمية الاجتماعية.

5. وضع مجموعة من التوصيات التي من شأنها القضاء على هذه المعوقات او التقليل منها.

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم:

1. تمكين المرأة Empowerment of Women:

نعني بتمكين المرأة تطوير طاقاتها وتشجيعها على ترك القيم والمعايير البالية التي تكبلها وتعوق انطلاقها وذلك من خلال رفع مستواها من الناحية التعليمية، وإتاحة الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة وتزويدها بالتعليم والتدريب المهني اللازم لذلك والعمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية والحد منها[1].

"وتستلزم عملية تمكين النساء زيادة وعيهن عن طريق توفير الوسائل الثقافية، التعليمية والمادية حتى يتمكنّ من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم بالموارد التي تعينهم [2].

ان التمكين يعني ادراك المرأة ووعيها بالمعتقدات والممارسات. وان مشاكلها ليست ناتجة عن عدم كفاءتها او قدرتها بقدر ما هي ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعي يحد من قدرتها وإمكانياتها.

2. الدور Role:

يعرف لغويًا: إنَّه اسمٌ مشتقٌّ من أصل دار، يدور، دورًا، بسكون الواو ودورانًا بفتحها، وأداره، غير ودور به[3].

يقول براون Brown إنَّ كلمة الدور مستعارة من المسرح، والدور شيء مستقل عن الفرد الذي يقوم بهذا الدور، فالفرد بشر أمّا الدور سيناريو أو يُعبَّر عن الأفعال ويحدد الأقوال[4].

وعلى الرغم من أنَّ كلمة (الدور) مأخوذة من المسرح إلاّ أنَّها في الواقع وفي الحياة تختلف عن ذلك؛ لأنَّ الممثِّل في المسرح يلتزم بالحوار الذي كتبه المؤلِّف، وبالحركات التي حدَّدها له المُخرِج، فلا تفترض توقعات الدور في الحياة الاجتماعية سلوكًا معينًا يتحتم القيام به ولكنَّها توحي بالاتجاه إلى شيءٍ معين([5])، وشكل آخر يحدد الدور منطقة الواجبات والاكرامات المتلازمة مع منطقة استقلالية شرطية تولِّد لديهم ارتقابات الدور Role expectation التي من شأنها الحدِّ من ربيبة التفاعل، فعندما يتفاعل (أ) مع (ب) يرتقب كل منهما أن يتعرَّف الآخر ضمن الإطار المعياري الذي يحدده له دوره([6]).

3.التنمية:The Development :

التنمية اصطلاحاً تشير الى تغيير يقوم به الانسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي الى مجتمع متقدم صناعياً يلائم حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية([7]).

ومن هنا لابد من التفريق بين التنمية والنمو، حيث إنهما لا يتطابقان في المعنى ففي حين يشير النمو الى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، فإن التنمية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر مدّة من الزمن. وكذلك تعرف هي عملية نمو إرادي مخطط له يكون الوصول إليه عن طريق إجراءات وتدابير معينة تتمثل ببرامج وخطط وسياسات هدفها تحقيق معدلات معينة من النمو [8].

1. صندوق الامم المتحدة للسكان، المرأة والرجل في زمن متغير (حالة سكان العالم 2000)، 2000 ص 47.
2. اليونيفيم، التنمية والنوع الاجتماعي، الوحدة الثالثة، مكتب غرب اسيا، الاردن، 2001، ص12.
3. أبوبكر الرازي، معجم مختار الصحاح ،ب ط، بيروت،1983،ص .158
4. مختار حمزة، أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجمع العلمي، جدة، 1979، ص 158.
5. سناء الخولي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982،ص 85.
6. خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1984 ،ص .98
7. د. عبد الباسط محمد حسن اصول البحث، الاجتماعي، ط4، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1975، ص154-155.
8. د. عدنان مكي عبد الله، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991، ص24.

كما تعرف التنمية بأنها تغيير يقوم به الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم يلائم حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية([1]).

أما تعريفنا الإجرائي لمفهوم التنمية فهو عملية ديناميكية ومستمرة تهدف إلى النهوض بالقطاعات المختلفة ذات التماس المباشر بحياة الإنسان من خلال التخطيط السليم المستند الى سياسات نابعة من ايدلوجية المجتمع ومن دراسة الحاجات الحقيقية لأفراد ذلك المجتمع.

4. التنمية الاجتماعية:Social Development :

التنمية الاجتماعية تعني الجهود التي تبذل لأحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة الى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد وبأسرع من معدل النمو الطبيعي ([2]). وتعرف بأنها العملية التي يتم بموجبها اشباع حاجات الأفراد عن طريق التبعية المثلى لجهودهم.

كما تعرف أيضاً بأنها عبارة عن الجهود المنظمة التي تبذل على وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها كالتعليم والصحة والاسرة والشباب، ومن ثم الوصول الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية([3]).

وقد تعددت التعريفات في المجال الاجتماعي بتعدد التخصصات الاجتماعية ففي مجال العلوم الانسانية والاجتماعية تعني التنمية الاجتماعية تلك العملية التي من خلالها يتحقق التكيف الاجتماعي لأفراد المجتمع. أما في مجال السياسة والاقتصاد فهي تعني الوصول والحفاظ على مستوى معيشة معين لا ينبغي النزول عنه لأنه يعد حقاً لكل انسان في المجتمع ويجب على الدولة والهيئات الأهلية الحفاظ عليه وتعزيزه ([4]). أما في مجال الاصلاح الاجتماعي فإنها تعني توفير الأمن والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص والترويح المفيد عن النفس وحق المواطن في مناقشة كل ما ذكر أنفاً وتقويمه. أما في مجال الدين فإن التنمية الاجتماعية معناها صيانة كرامة الانسان والحفاظ عليها باعتبار ان الانسان هو ظل الله في الأرض ولا يتحقق ذلك الا عن طريق اقامة العدالة الاجتماعية والاقتصادية واعادة تنظيم المجتمع([5]).

5.التخلف: Wordiness

يعرف التخلف على انه عدم الاستغلال الامثل لكل الموارد الطبيعية والبشرية في الدول المتخلفة فضلاً عن افتقاد التوازن بين نمو الموارد الطبيعية وبين النمو السكاني ([6]). ويرى فريق أخر ان البلد المتخلف هو الذي يعاني من التخلف التكنولوجي. أي ضعف درجة تطوره في مجال التكنلوجيا فضلاً عن معاناته من ندرة شديدة في راس المال ([7]).

وقد ظهر باحثون آخرون أكدوا ان مفهوم التخلف لا تتركز سماته وخصائصه في الجانب الاقتصادي فقط الذي تم تناوله، وإنما ينطلق إلى ابعد من ذلك فيصيب الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي وغيرها من جوانب المجتمع الأخرى التي تساعد على استمرار تخلفه([8]).

---

[1].الأمانة العامة لإدارة العمل الاجتماعي، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، القاهرة، 1983، ص42.
[2]. المصدر نفسه، ص132.
[3] احمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 1987، ص35.
[4] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970، ص93.
[5]. المصدر نفسه، ص96.
[6]. د. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص34.
[7] د. غريب الجمال ود. صلاح الدين عقدة، التخلف الاقتصادي والتنمية، مطبعة مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة، القاهرة، 1973، ص9.
[8]. د. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، 1986، ص19.

لذا يرى البعض أن مفهوم التخلف يشمل نوعين من الخصائص النوع الأول يتركز في الجوانب المادية والاقتصادية ويشتمل على الاختلالات الهيكلية القائمة على اختلاف العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية. أما النوع الأخر من خصائص التخلف فهي الخصائص غير المادية التي تشتمل على تخلف البنيان الاجتماعي والثقافي بما يتضمنه من النظم والعلاقات الاجتماعية، والقيم السائدة والسلوك والعادات والتقاليد والاتجاهات ([1]).

والتخلف هنا يعني معنى محدداً وهو أن الهياكل الاجتماعية والثقافية تمثل عائقاً للنمو والتقدم ([2]).

6. التغير الاجتماعي:Social change :

يعرف التغير الاجتماعي بأنه التحول الذي يحدث في التنظيم الاجتماعي سواءٌ في تركيبه اوفي بنيانه هو أوسع نطاقاً وابعد امتداداً. فهو يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي جانب من جوانب الحضارة كما يشتمل صور التغير الاجتماعي نفسه([3]). وعليه فان نلسن (Nelson) يرى بان مفهوم التغير الاجتماعي عبارة عن التحوير أو التعديل (Modifications) الذي يصيب البناء الاجتماعي (Social structure) ليحافظ على بقائهِ واستمراره([4]).

ويرى الدكتور مصطفى الخشاب في كتابه المجتمع. ان التغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والإنسان والأجهزة الاجتماعية سواءٌ أكان ذلك في البناء أم في الوظيفة خلال مرحلة زمنية محددة، ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة بنائياً ووظيفياً فان أي تغير يحدث في ظاهرة لابد ان يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة، ويعد التغير في ميدان الحياة الاجتماعية عاملاً اساسياً وهو ضرورة لتكيف الأفراد ومرونتهم وحراكهم الاجتماعي (Social Mobility) وفقاً لما يتطلبه التغيير من مستحدثات([5]).

وعلى الرغم من اختلاف التفسيرات عن طبيعة التغيرات الاجتماعية فإنها تأخذ أشكالا مختلفة حسب الخصائص والظروف التي تتميز بها المجتمعات البشرية فقد يكون التغير تلقائياً مستمراً في اتجاه معين أو قد يكون تقدماً ارتقائياً مقصوداً (مخططاً) يهدف إلى تحقيق أغراض قائمة على الدرس والبحث([6]). أي ان التغير سواءٌ أكان مخططاً أم تلقائياً هو بالتالي عبارة عن عملية لا غنى عنها لتأكيد استمرارية الحياة في كافة مظاهرها([7]).

7. التحضر:the Urbanization :

وردت عدة تعاريف للتحضر منها إنه (عملية تحويل المجتمع من حياة الريف إلى حياة المدينة إما بامتداد حضارة المدينة إلى الريف أو بهجرة سكان الريف إلى المدينة، ويؤدي التحضر في الحالتين إلى زيادة عدد سكان المدن، وانتشار حضارتها، ونقصان عدد سكان الريف وتبدل حضارته)([8]).

ويرى آخرون بأنه (عملية تحويل الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية أو الانتقال إلى المدن وتبديل المهن الزراعية السائدة لديهم بالمهن المختلفة والشائعة في المدينة، وما يتعلق بذلك من تحويل وتغير في الأنماط السلوكية)([9]).

---

[1]. صالح سمير نصار الدليمي، اثر النظام السياسي في تنمية المجتمع، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1990، ص61.

[2]. د. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، 2000، ص62.

19. Davis, kingslay, human Society, the mamillan company New York, 1959. PP.622-623.

20. Nelson, Lowry, and others, Community Structure and change, the Macmillan Co., New York, 1960, P.44.

[5]. د. مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص188.

[6]. د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1965، ص395.

[7]. د. محمد طلعت عيسى، فلسفة التغير المخطط، مطبعة دار الثقافة، القاهرة، 1970، ص5.

[8]. د. زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الحضري، مطبعة دار الثقافة، القاهرة، 1972، ص11.

[9] 25. Mitchell, J.C.; urbanization,Social implications of industrization and Urbanization African institute, 1956, P.694.

وهذا يعني التغير في أسلوب الحياة ونمط السلوك للسكان الريفيين وذلك إما بتحويل المنطقة الريفية إلى منطقة حضرية أو هجرتهم إلى المدن والتغير في أساليب الحياة ونمط السلوك في الحياة الاجتماعية. فالتحضر يشتمل التغيرات الأساسية في تفكير وسلوك الناس فضلاً عن تغيرات في قيمهم الاجتماعية. وهو ليس مجرد مسألة شخص أو جماعة تتحول من نوع من العمل إلى أخر ولكنه يتضمن التغيرات في الاتجاهات نحو العمل. أي دخول مبدأ تقسيم العمل الجديد والمتغير دائماً، وعلى هذا الأساس فقد استخدم كارل مانها يم اصطلاح التحضر وأشار بأنه ينطبق على ما حدث في بعض المجتمعات عقب تغيرها من حياة الريف إلى حياة المدينة، وان هذه التغيرات أساسية تحدث في تفكير السكان المحليين وفي سلوكهم وقيمهم الاجتماعية على الرغم من التخلف الثقافي الذي حدث في عملية التغير الاضطرارية والذي يقضى عليه بتغيير أساليب التفكير وأساليب السلوك والقيم القديمة التي كانت تتوافق مع طبيعة الحياة الريفية([1]).

ولقد أبدى علماء الاجتماع خلال السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بتحديد طبيعة العلاقة بين التحضر والتنمية في مجتمعات الدول النامية، ولقد أسفر هذا الاهتمام عن تبلور موقف فكري ينطلق من ان المدينة في هذه المجتمعات تشكل مجالاً حيوياً للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والوعي السياسي والنضج الثقافي، وإنها بذلك تمثل إطارا ملائماً لحشر الإمكانيات المادية والموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية والتغير الاجتماعي.

المبحث الثالث: ماهية التنمية Development

يخلط البعض بين مفهوم تنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية وسنعرض الفرق بين تنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية من خلال ما يلي([2]):

1 . التنمية الاجتماعية تكون في الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية.

2 . تنمية المجتمع عملية تنظيمية بين افراد المجتمع من جهة والهيئات الحكومية الرسمية من جهة اخرى.

3 . تهدف تنمية المجتمع لحل المشكلات ورفع مستوى الفرد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية للاستفادة الكاملة من الموارد البشرية ([3]).

اولاً: أنواع التنمية Type Of Development

للتنمية عدة انواع متميزة منها:

أولا. التنمية الاقتصادية Economic development

لقد عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال مدة من الزمن([4]). كما عرفها البروفسور بنهام Benham بأنها عمليه إنتاجيه مخططه وهادفة تزيد فيها نسبه المخرجات الاقتصادية على نسبه المدخلات الاقتصادية ([5]). أما البروفسور آرثر لويس Art her Lewis فقد عرفها بأنها عملية نمو إنتاج الفرد خلال سنه واحده([6]). وتعرف أيضا على انها عملية تستخدم بموجبها دولة نامية مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسيع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مضطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات وتتطلب التنمية الاقتصادية التغلب على المعوقات الاقتصادية بشكل تدريجي وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية([7]).

---

[1]. د. حسن علي الخفاجي، التغير الاجتماعي والمجتمع المتحضر، مؤسسة الطباعة والنشر، جدة، 1974، ص79

[2] معن خليل عمر، علم اجتماع الاسرة، ب. ط، عمان، الاردن، 1994، ص57.

[3] عبد الغفور الاطرقجي، دور التخطيط الاقليمي والحضري في التنمية الاجتماعية، مطبعة بغداد، العراق، 1998، ص 94.

[4] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1990، ص145.

[5]. Art her Lewis, Theory of Economic Growth, London, George Allen and Mnwin, 1955. P. 421.

[6] د. احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص123.

[7] إبراهيم شاكر، الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مؤسسة ادم للنشر، القاهرة، سنة الطبع لم تذكر، ص127

ثانياً. التنمية الاجتماعية Social Development

ان التنمية الاجتماعية هي تنظيم حر وفعال لمواجهة الحاجات المشتركة ومادامت لها هذه الصفات فهي إذن تنمية اجتماعية أما إذا كانت لها عكس هذه الصفات فهي ليست تنمية اجتماعية ([1]). ويشبه ساندرز Sanders التنمية الاجتماعية بمظلة كبيرة يتجمع تحت ظلها جميع الأفراد ومعنى ذلك انها عملية تحتاج إلى تضافر جهود المتخصصين في المجالات المختلفة فضلاً عن جهود أعضاء المجتمع نفسه([2]). فالتنمية الاجتماعية كمفهوم تشير إلى عمليات مخططه وموجهه يتم من خلالها إحداث تغير اجتماعي مقصود ومرغوب في أبنية المجتمع ووظائفه وفي مواقف الأفراد والجماعات نحو أنفسهم ونحو المجتمع.

ثالثاً. التنمية البشرية Human Development

الباحث بول ستردتي Paul Streeten يرى بان مفهوم التنمية البشرية يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها ووسائل إنتاج أيضا [(3)]. أما عثمان هاشم فيرى ان التنمية البشرية تقوم على أساس الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو ومن مظاهرها المهمة العناية بالأمن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم الأساسية في مناطق الدولة المختلفة وتوفير فرص العمل لجميع أفراد المجتمع[(4)]. في حين يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم التنمية البشرية يعني تنمية الناس من اجل الناس وبواسطة الناس، فتنمية الناس معناها الاستثمار لقدرات البشر سواءٌ في الصحة أم التعليم حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق. والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً مع إعطاء كل فرد في المجتمع فرصة المشاركة فيها[(5)].

رابعاً. التنمية المستدامة Sustainable Development

ان التحدي أمام المجتمع الدولي الان هو كيف يمكن ان نحقق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والأضرار بالبيئة. وهذا هو جوهر التنمية المستدامة التي تم إقرارها في قمة الأرض في ريوجانيرو عام 1992م. التي تحولت إلى واحدة من أهم الإضافات الجادة للفكر التنموي العالمي. وتعرف التنمية المستدامة على انها التنمية التي تواجه أو تستجيب لاحتياجات الحاضر من دون أن تعيق إمكانات الأجيال القادمة في مواجهة احتياجاتهم [(6)]. ان مفهوم التنمية المستدامة وجد اكبر سند له في كتاب (مستقبلنا المشترك) الصادر عام 1987م. كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية ويهدف في ستراتيجيته نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية.

ثانياً: أهداف التنمية الاجتماعية The Aims of Social Development

ان للتنمية الاجتماعية هدفيين رئيسيين هما:

1. تعمل التنمية الاجتماعية على تطوير خصائص الإنسان وكفاءته الشخصية لكي يتمكن من المشاركة الفعالة في بناء مجتمعه واهم الخصائص التي لابد من تطويرها وجعلها صالحة للمجتمع هي القيم والاتجاهات والمهارات[(7)].

---

[1] هدى مجاهد، أسس تقويم الأسلوب التكاملي في التنمية الاجتماعية الريفية، مقالة في المجلة الاجتماعية القومية، ع3، مج11، سبتمبر، 1974، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية، ص392.

[2] عدلي سليمان وعبد المنعم هاشم، الجماعات بين التنشئة والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973، ص54

35. Paul Strect, Human development; means and ends. The American Economic Review; 84 (2), (1994), P.232.

[4] عثمان هاشم، ورقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة مقدمة إلى ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي للفترة 10-11/ نيسان/1993، منتدى الفكر العربي، عمان، ص222-

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، جامعة أكسفورد ، نيويورك، 1993، ص3.

[6] عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 167، القاهرة، 1993، ص1.

[7] عدلي سليمان وعبد المنعم هاشم، الجماعات بين التنشئة والتنمية، مصدر سابق، ص58.

وبعبارة أخرى ان هدف التنمية الاجتماعية هو تغيير علاقات الإنسان بالآخرين، وبما يحيط به من أمور أي تغيير لمجمل الثقافة الإنسانية [1].

وذلك ان التنمية تقع عليها مسؤولية إعداد العناصر البشرية المدربة واللازمة للقيام بأعباء مشروعات التنمية الاقتصادية وتزويد مختلف القطاعات بالعناصر البشرية المدربة كمنفذين. ومن هنا جاء الاهتمام بالتعليم والصحة والإسكان والترفيه والخدمات الأخرى ليس لأهميتها الاجتماعية فقط ولكن لعلاقتها بالإنتاج أيضا [2].

2. أما الهدف الرئيسي الآخر، فهو المتصل بالمجتمع ذاته. ففي هذا المجال تهدف التنمية الاجتماعية إلى زرع الثقة في نفس العاملين في المجتمع وتعويدهم على تحمل المسؤوليات. معنى ذلك ان هدف التنمية الاجتماعية هو تنمية أفراد المجتمع وتوعيتهم قبل تنمية البيئة والمباني [3].

فضلاً عن ما تقدم نجد ان هناك من يقسم أهداف التنمية الاجتماعية إلى أهداف كمية وأخرى كيفية. فمن ناحية الكم نجد ان التنمية الاجتماعية تهدف إلى زيادة عدد وحدات الخدمة الاجتماعية حتى تصل إلى العدد الذي يستفيد منه اكبر عدد ممكن من الناس وتوزيع هذه الوحدات بما يتناسب والحاجة إليها في مختلف المناطق فضلاً عن إنشاء وحدات نوعية تؤدي خدمات معينة وتستفيد من بعض الظروف والإمكانيات البيئية وتوزيعها التوزيع الجغرافي المناسب لتعم فائدتها. أما من الناحية الكيفية فتهدف التنمية الاجتماعية إلى تزويد وحدات الخدمات بالمتخصصين والأكفاء بحيث لا يبقى هناك أي نقص في هذا المجال وكذلك استكمال الأدوات والتجهيزات اللازمة لهذه الوحدات وفي احدث الأساليب العلمية وتغيير الوحدات غير المناسبة بوحدات مناسبة سواءٌ من حيث المكان أم البناء أم التجهيزات بما يتلاءم وحاجات المجتمع ومطالب التنمية [4].

بالإضافة الى ذلك توجد اهداف اخرى للتنمية الاجتماعية تتحدد بما يلي: [5]

1. خلق الرغبة في التغيير من خلال استثارة عدم الرضا عن الاوضاع القائمة وايجاد ادوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع لتحويله من مجتمع تقليدي يعيش في ظل عادات وتقاليد متخلفة الى مجتمع متقدم اجتماعياً ومادياً.
2. تعميم فرص التعليم وتحسين نوعيته ودفع الافراد الى تحسين اوضاعهم الاجتماعية والتعاون والتضامن فيما بينهم للمساهمة جميعاً في حل مشكلاته المشتركة.
3. معالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية كالهجرة من الريف الى الحضر والتي من شأنها ان تزيد نسبة البطالة.
4. تدعيم القيم والاتجاهات الاجتماعية الايجابية مثل المثابرة والصبر والتعاون واداء الواجب.
5. تدعيم الحياة الاسرية لتزيد قوتها وتماسكها واستقرارها وتعاون افرادها بين بعضهم البعض مع توفير الضمانات الاجتماعية اللازمة لأفرادها.

ثالثاً: نماذج التنمية الاجتماعية:

يوجد ثلاث نماذج للتنمية الاجتماعية تتمثل بما يلي ([6]):

1. النموذج التكاملي: ويتمثل في مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى القومي وتشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية لكافة المناطق في الدولة.

---

[1] زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الحضري، مطبعة دار الثقافة، القاهرة، 1972، ص219.
[2] احمد الخشاب، الطريق الصعب طريق التنمية، مكتبة الوعي، القاهرة، بلا سنة، ص196.
[3] عدنان الدباغ، متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق من القوى البشرية المدربة، بحث مقدم إلى مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، بغداد، 1982، ص10.
[4] حامد عبد الحسين السالم، التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس القاهرة، 1979، ص50.
[5] احمد خليل ، التنمية الاجتماعية بين الحاجة والحق، بغداد، العرا ق، 1996، ص59.
[6] حسين حسن سلمان، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العراق، 1989، ص 43.

2ـ النموذج التكيفي: لا يتطلب هذا النموذج تغييرات في التنظيم الاداري القائم لان برامجه يمكن ان تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الادارية.

3ـ نموذج المشروع: ويتم هذا النوع من التنمية على مستوى منطقة جغرافية معينة نظراً للظروف الخاصة بها مثل تنمية المناطق الصحراوية وتوطين البدو.

رابعاً: اساليب التنمية الاجتماعية:

ومعناه اعتماد التنمية على عنصر من العناصر التي تتحكم بأسلوب العملية التنموية وتتمثل بما يلي[1]:

1. **الاعتماد على القيادة الخارجية:** أي ان التنمية تعتمد في تحقيق غاياتها على القيادة الخارجية التي لا تنتمي الى المجتمع ذاته وانما تابعة لدولة او دول خارجية تكون اكثر تقدماً لصالح دولة اخرى مستقلة.
2. **الاعتماد على الموارد الذاتية:** وتعتمد على دور الافراد والجماعات والقيادات الموجودة في اكتشاف احتياجاتها والعمل معاً لتحقيق الخدمات اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات.
3. **اسلوب متعدد الاهداف:** ويركز هذا الاسلوب على تكوين جماعة صغيرة وتقوية قياداتها وكشف المشكلات الاجتماعية لوضع برنامج مشترك لتعاون الجميع في تنفيذه، ويحتاج هذا الاسلوب بعض الوقت لتنمية العمل التعاوني المشترك.

خامساً: التعليم والتنمية الاجتماعية:

يعتبر التعليم بمؤسساته المختلفة (المدارس، المعاهد، الكليات، الجامعات) احد قطاعات التنمية الاجتماعية الهامة، وهناك علاقة قوية ووثيقة بين العملية التعليمية والعملية التنموية، وتتضح اهمية التعليم في العملية التنموية من خلال ([2]):

1. تساهم التربية في تكوين المواطنة الصالحة عند الفرد ومساهمته في تحمل المسؤوليات والقيام بواجباته وتعريفه بحقوقه.
2. تقوم التربية والتعليم بتذويب الفوارق الاجتماعية بين الافراد وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الافراد واتاحة فرص التعليم كاملة امام جميع الافراد.
3. تعمل التربية على ازالة المعوقات الثقافية عن طريق خلق اتجاهات عملية جديدة تساعد الافراد على الانتقال من الحياة التقليدية الى الحياة المعاصرة.
4. يزود التعليم الافراد بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لحياتهم وهذا يزيد من كفاءتهم الانتاجية.
5. يعتبر التخطيط للتربية والتعليم ضرورة اساسية لا غنى عنها لمقابلة احتياجات الافراد في اقصر وقت ممكن و بأدنى قدر من الضياع من الموارد مع ضمان التوازن والتكامل.

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في دور المرأة في التنمية الاجتماعية:

1. تعاني المرأة من سيطرة العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع

ان محدودية إسهام المراة في التنمية الاجتماعية يعود إلى وضع المرأة التقليدي فالتمييز ضد المرأة ملموس منذ مجيئها، إذ أن تفضيل إنجاب الذكور على الإناث احد المسائل التي مازالت قائمة في المجتمع العربي بغض النظر عن نوعيته (حضري، ريفي)([3]).

فعلى الرغم مما أعطته الأديان السماوية والاتفاقات والمواثيق الدولية من حقوق للمرأة كحق اختيار الشريك إلا ان الأسلوب الوالدي في اختيار الشريك لها هو السائد في الأغلب وهذا شكل من أشكال عدم ممارسة المرأة لحقها في اتخاذ القرار([1]).

[1] سليم الجص، افاق التنمية العربية المستدامة، مجلة المستقبل، 2005، ص 315.
[2] حسين حسن سلمان، اعداد مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والاسرة، بغداد، 1996، ص 64.
[3] تغريد شرارة، مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة، بحث منشور في المجلة الاجتماعية القومية، العدد 2، مصر، أيلول، 1975، ص61.

كما ان عدم الاعتراف بدور المرأة الإنتاجية يشكل مظهرا أخر من مظاهر محدودية إسهام المرأة. فالمرأة الريفية تؤدي ادوار ربة البيت فضلاً عن الأعمال الزراعية وعلى الرغم من ذلك لا يعترف بتلك الأعمال كنوع من أنواع العمل المنتجة ولا تحصل على اجر لقيامها بالأعمال الزراعية وظلت في المرتبة الثانية وينظر المجتمع إلى عملها كعمل ثانوي ([2]).

إن عدم تناسب المجالات الوظيفية المتاحة مع تخصصات المرأة ، وصعوبة التزامها بالدوام الكامل وتدخل الرجل في معظم القرارات فضلاً عن تعدد المسؤوليات الأسرية بما في ذاك رعاية الزوج والأبناء. كان احد مظاهر ضعف إسهام المرأة ([3]).

ولقد واجهت المرأة في العراق كما في سائر البلدان النامية نوعاً من التمييز الجنسي على مدى قرون مما جعل اشتراك المراة في القطاع العملي محدوداً، كما بقي استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع اخذ ورد. والأسباب بطبيعة الحال معقدة، والسبب الرئيسي يعود إلى تزايد المطالبة بدعم دور المراة في مشاريع الإنماء كشريك متساوٍ مع الرجل. مما يلاحظ ان مكانتها كانت في الدرجة الثانية على صعيد الأسرة ([4]).

وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها المراة العراقية مثل المشاركة في المجالس النيابية. إلا ان وضع بعض النساء العراقيات في مراكز سياسية واقتصادية لا ينسحب على وضع المراة العراقية ككل ولا يترجم إلى مكاسب اجتماعية.

ان لإشكالية التعليم بين الذكور والإناث وتفضيل تعليم الذكور على الإناث الأثر السلبي في حصول المراة على التعليم اللازم لها لاشتراكها في العملية التنموية. فما زالت فكرة حصول الفتاة على تعليم محدود هي السائدة في نسبة كبيرة في الأسر العراقية، والأسباب هي التقاليد التي لا تسمح بخروج الفتاة لإكمال الدراسة والإيمان بان الفتاة مصيرها للزوج ([5]).

ويمكن القول ان عدم تطبيق ما جاء من حقوق للمراة تكفلها القوانين، وعدم حصول المراة على مستوى تعليم عالٍ، فضلاً عن تخلف نظرة المجتمع لعمل المراة كلها أسباب أدت إلى محدودية مشاركتها في مشاريع التنمية الاجتماعية.

بالإضافة الى ذلك لكي تستطيع المرأة ان تكون شريكاً كاملاً في التنمية فلابد من تغير الواقع الذي تعيش فيه من نشر التعليم ورفع مستوى الثقافة وتهيئة فرص التزود بالمعرفة وامكانية القراءة والحوار والمناقشة ([6]).

2. عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة. " حيث شكل الفقر الواقع على النساء عبئا واضحا باقترانه بتزايد نسبة الفقر في جميع انحاء العالم ولاسيما في الدول النامية وفقر النساء له صلة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي وانعدام امكانية الحصول على الموارد الاقتصادية بما في ذلك الائتمان وامتلاك الاراضي وارثها وخدمات التعليم والدعم واشراك المرأة بالحد الادنى من عملية صنع القرار" ([7]).

3. عدم المساواة في فرص التعليم والتدريب على جميع المستويات وعدم كفايتها "فالتعليم حق من حقوق الانسان وهو اداة اساسية في تحقيق اهداف المساواة والتنمية والتعليم التمييزي يفيد كلا من البنات والبنين ويساهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وينبغي ان يكون هنالك مساواة في الوصول الى هذه الفرص والحصول على المؤهلات التعليمية اذا ما اردنا ان يزداد عدد اللواتي يشكلن عناصر فعالة للتغيير، ويعد إلمام المرأة بالقراءة والكتابة اداة مهمة لتحسين الصحة والتغذية والتعليم داخل الأسرة ولتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرارات داخل المجتمع" ([8]).

---

[1] جامعة الدول العربية، التنمية الاجتماعية، الاتفاقيات والمواثيق ذات العلاقة بمركز المرأة، القاهرة، 1976، ص55.

[2] عاطف عدلي العبد، وضع المرأة العربية التقليدي وعوامل تدعيمه، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 52، بيروت، حزيران، 1983، ص54.

[3] نهلة متولي السيد، الإنهاك النفسي لدى المرأة العاملة وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والديموغرافية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، 1997، ص224.

[4] باقر سلمان النجار، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 120، بيروت، شباط، 1989، ص43.

[5] مريم سليم، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص96.

[6] عناد غزوان اسماعيل، الثقافة والتغيير الاجتماعي، بصرة ، 1990، ص 230.

[7] الامم المتحدة، المؤتمر الرابع المعني بالمرأة، الفقرتين 48 ـــ 50، بكين، الصين، 1995، ص32.

[8] الفقرة 69 من منهاج عمل بكين، مصدر سابق، ص36.

4.عدم المساواة في الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بها." اذ انه من حق المرأة التمتع بأعلى المستويات الممكنة من الصحة البدنية والعقلية بكل ما تعني السلامة البدنية العقلية والاجتماعية الكاملة، وليست مجرد انعدام المرض او الاعاقة. وصحة المرأة تشمل سلامتها عاطفيا واجتماعيا وبدنيا وهي تتحدد بالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لحياتها وكذلك بتكوينها البيولوجي. ومع ذلك فان الصحة والسلامة لا يتوفران لغالبية النساء" [1].

5. العنف الموجه ضد المرأة. "يمثل العنف ضد المرأة عقبة امام تحقيق أهداف المساواة والتنمية. والعنف ضد المرأة ينتهك وينال على حد سواء من حقها في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية او يبطلها. ويقصد بمصطلح العنف ضد المرأة أي عمل من اعمال العنف القائم على اساس نوع الجنس ويترتب عليه او من المحتمل ان يترتب عليه أذى بدني، جنسي، نفسي او معاناة للمرأة [2].

6. عدم المساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية وفي جميع أشكال الأنشطة الإنتاجية، وفي الوصول الى الموارد. "هناك فروق كبيرة في امكانات وصول المرأة والرجل إلى الهياكل الاقتصادية في المجتمع والفرص المتاحة لهما لممارسة السيطرة عليها ففي معظم انحاء العالم تغيب المرأة عن مجالات صنع القرار او يأتي تمثيلها ناقصا في هذه المجالات بما فيها صياغة السياسات النقدية والتجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية، فالتنمية الفعلية لهذه السياسات الاقتصادية يكون له اثر مباشر على وصول المرأة والرجل الى الموارد الاقتصادية وعلى قوتهما الاقتصادية وبالتالي المساواة بينهما على الصعيدين الفردي والاسري وفي المجتمع" ([3]).

7. عدم المساواة بين المرأة والرجل في اقتسام السلطة وصنع القرار على جميع المستويات.ان تحقيق الهدف المتمثل في إشراك المرأة والرجل في عملية صنع القرار من شأنه ان يؤدي الى توازن يعكس بصورة أدق تكوين المجتمع، وهو لازم لتحقيق الديمقراطية. ولهذا فأن اشراك المرأة في الحياة السياسية يؤدي دورا بالغ الأهمية في عملية النهوض بها بشكل عام وهو شرط ضروري لمراعاة مصالحها، فدون إشراكها أشراكا نشطا وإدخال منظورها في مستويات صنع القرار كافة لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية ([4]).

8. عدم احترام ما للمرأة من حقوق الإنسان وقصور الترويج لهذه الحقوق وحمايتها." ان حقوق الإنسان والحريات الأساسية حق يحكم المولد لجميع البشر وحمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق الحكومات. والفجوة القائمة بين وجود الحقوق والتمتع الفعلي ناشئة عن عدم التزام الحكومات بتعزيز تلك الحقوق وحمايتها، وعدم قيامها بتوعية المرأة والرجل على حد سواء بهذه الحقوق اذ يقترن بهذه المشكلة انعدام آليات الأنصاف الملائمة ونقص الموارد على الصعيدين الوطني والدولي([5]).

[1] الفقرة 89 من منهاج عمل بكين، مصدر سابق، ص34.
[2] الفقرة 112، منهاج عمل بكين، مصدر سابق، ص64.
[3] الفقرة 181، منهاج عمل بكين، مصدر سابق، ص80.
[4] الفقرة 181، منهاج عمل بكين، مصدر سابق، ص80.
[5] الفقرة 197، منهاج عمل بكين، ص200.

الباب الثاني: الجانب الميداني

المبحث الخامس: منهجية البحث:

تختلف وتتعدد مناهج البحث الاجتماعي بحسب طبيعة الدراسة أو الهدف المراد تحقيقه والوسيلة المستخدمة، وقد أتبعت الباحثة منهج المسح الاجتماعي مستعينا" بالاستبيان كوسيلة للحصول على البيانات والتحليل الإحصائي البسيط لإبراز نتائج الدراسة.

اولاً: مجالات البحث:

يتركز بحثنا الحالي في ثلاثة مجالات رئيسية تتمثل بما يلي:

1. **المجال البشري:** ويتحدد المجال البشري لهذه الدراسة بالأشخاص الذين ستجري عليهم الدراسة وشملت الدراسة الموظفات من منتسبات الدوائر الحكومية المختلفة ومن الفئات العمرية المختلفة ومن الاناث فقط.
2. **المجال المكاني:** وقد تمثل في ست دوائر مختلفة تضم (المديرية العامة للتربية، دائرة صحة الديوانية، مديرية بلدية الديوانية، مديرية الماء، مديرية الزراعة، ديوان المحافظة) من الدوائر الحكومية الواقعة في مركز مدينة الديوانية.
3. **المجال الزماني:** يتمثل هذا المجال في تحديد الوقت الذي استغرقته عملية جمع البيانات الميدانية وقد امتد للفترة ما بين 2015/4/1ـ 20 /9 /2015

ثانياً: مجتمع البحث:.

حددت الباحثة مجتمع البحث من الموظفات المنتسبات في الدوائر الحكومية للقطاعات المختلفة في مركز مدينة الديوانية في ست دوائر مختلفة تضم (المديرية العامة للتربية، دائرة صحة الديوانية، مديرية بلدية الديوانية، مديرية الماء، مديرية الزراعة، ديوان المحافظة) ومن الاناث فقط.

ثالثاً: عينة البحث:.

ان عينة البحث التي تم انتخابها هي العينة القصدية (العمدية)، ويشير هذا المفهوم الى انها العينة التي يقرر الباحث مفرداتها مقدماُ، فقد تتوفر لدى الباحث معلومات حول مجتمع معين وتتضمن هذه المعلومات ما يفيد بأن وحدات معينة او افراداُ معينين من المجتمع يمثلون المجتمع بالنسبة لصفة معينة تمثيلاً جيداً. ولذلك تعمدت الباحثة ان تشتمل عينتها على تلك الوحدات او الافراد ([1]). لكنها كانت عينة عشوائية طبقية. اذ تألفت عينة البحث من (60) مبحوثة من الموظفات المنتسبات في الدوائر الحكومية المختلفة في مركز مدينة الديوانية، بواقع (10) مبحوثات من كل دائرة توزعوا على مختلف التخصصات الموجودة في تلك الدوائر ليمثلوا مجتمع الدراسة.

رابعا: ادوات جمع البيانات:.

اعتمدت الباحثة على الاستبيان في جمع البيانات الخاصة بالبحث، فقامت بتصميم واعداد استمارة استبيان خاصة لغرض الدراسة.

وقد اشتملت استمارة الاستبيان المعدة على مجموعة من الاسئلة موزعة على محاور تتضمن بيانات اولية عن المبحوثات واسرهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، اضافةً الى اسئلة عن موضوع الدراسة. حيث راعت الباحثة عند صياغة الاسئلة ضرورة ان تكون واضحة ومفهومة وبمستوى استيعاب المبحوثات عند توجيه الاسئلة لهن، فقامت الباحثة بتوزيع استمارات الاستبيان بنفسها على المبحوثات. (مع المساعدة من قبل الاصدقاء و الزميلات في بعض الدوائر لتوزيع استمارات الاستبيان والاجابة عنها).

[1] مصطفى عمر التير، مساهمات في اسس البحث الاجتماعي، معهد الانماء العربي، ليبيا، طرابلس، 1989، ص 104.

خامساً: الوسائل الإحصائية: بعد جمع البيانات وتفريغها وتبويبها استخدمت الباحثة النسب المئوية والوسط الحسابي كوسائل إحصائية لإبراز نتائج البحث.

سادساً: عرض وتحليل البيانات:

اولاً: البيانات الاولية:

ا. **العمر:** يلعب العمر دوراً كبيراً في تحديد مدى طموح المرأة، فالمرأة الشابة تكون اكثر حماساً للعمل لتأمين مستقبلهم من المرأة الاكبر عمراً. تشير نتائج الدراسة الميدانية في جدول (1) ان هناك (17) مبحوثة تتراوح اعمارهن ما بين (25 ـ 28) عاماً ويشكلن نسبة مقدارها (28 %) و (12) مبحوثة تتراوح اعمارهن ما بين (29 ـ32) عاماً و بنسبة (20 %) و (20) مبحوثة تتراوح اعمارهن ما بين (33 ـ 36) عاماً وبنسبة (33 %) و (8) مبحوثات تتراوح اعمارهن ما بين (37 ـ 40) عاماً وبنسبة (13 %) و (3) مبحوثات تتراوح اعمارهن ما بين (41 فأكثر) عاماً وبنسبة (6 %)، ويلاحظ ان اعلى فئة من المبحوثات التي تتراوح اعمارهن ما بين (33 ـ 36) عاماً وبنسبة (33 %) هي اكثر الفئات حماساً للمشاركة في العملية التنموية من اجل تقدم وتطور المجتمع. وكما مبين في جدول (1)

جدول (1) يوضح التوزيع العمري للمبحوثات

الفئات العمرية	العدد	%
25 ـ 28	17	28
29 ـ 32	12	20
33 ـ 36	20	33
37 ـ 40	8	13
41 ـ فأكثر	3	6
المجموع	60	100

2. **الحالة الاجتماعية:** تلعب الحالة الاجتماعية للمبحوثة دوراً كبيراً في تحديد اجاباتها، ذلك ان المرأة المتزوجة تتعرض الى مشكلة صراع الادوار اكثر من المرأة غير المتزوجة لأنها تمارس دور الزوجة في المنزل والموظفة في العمل. وتشير نتائج دراستنا الميدانية الى ان هناك (50) مبحوثة وبنسبة (83%) من المتزوجات اما غير المتزوجات فقد بلغ عددهن (6) مبحوثات وبنسبة (10%) اما الارامل فقد بلغ عددهن (1) مبحوثة واحدة (2%) واخيراً بلغ عدد المطلقات (3) مبحوثات وبنسبة (5%)، وكما مبين في جدول (2).

جدول (2) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات

الحالة الاجتماعية	العدد	%
متزوجة	50	83
غير متزوجة	6	10
ارملة	1	2
مطلقة	3	5
المجموع	60	100

3 ـ **عدد الاطفال:** ان عدد الاطفال يحدد حجم مسؤولية المرأة، فالمرأة المتزوجة التي لديها اطفال تكون مسؤوليتها اكبر من المرأة المتزوجة التي ليس لديها اطفال، وهذه المسؤولية تكون عائق في دور المرأة في التنمية الاجتماعية. وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان هناك (4) مبحوثات من مجموع (54) مبحوثة ليس لديهن اطفال وبنسبة (7 %). اما من لديهن (1

ـ 3) اطفال فقد بلغ عددهن (40) مبحوثة وبنسبة (74 %) اما اللاتي لديهن (4 ـ 6) اطفال فقد بلغ عددهن (10) مبحوثات وبنسبة (19 %)، وكما مبين في جدول (3).

جدول (3) يوضح عدد اطفال المبحوثات

عدد الاطفال	العدد	%
بدون اطفال	4	7
3 ـ 1	40	74
6 ـ 4	10	19
المجموع	*54	100

***العدد (54) مبحوثة والسبب في ذلك وجود (6) مبحوثات غير متزوجات**

4 . الخلفية الاجتماعية: للتنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في حياة المرأة سواء كانت الريفية او الحضرية وكذلك يحد من اجاباتها، فالمبحوثات الريفيات تكون تنشئتهن مبنية على العادات والتقاليد المتوارثة لديهن وكذلك على اساس التمايز بين الجنسين ودائماً السلطة تكون بيد الرجل باعتبارهم انهم يعيشون في بيئة او مجتمع ذكوري، اما المبحوثات الحضريات فتقل لديهن هذه المشكلة نوعاً ما لكن هذا لايعني انها ليست موجودة لديهن، وانما توجد لكن بشكل قليل. وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (57) مبحوثة وبنسبة (95 %) كانت خلفيتهن الاجتماعية حضرية، اما اللاتي خلفيتهن الاجتماعية ريفية فقد بلغ عددهن (3) مبحوثات وبنسبة (5 %)، وكما مبين في جدول (4).

جدول (4) يوضح الخلفية الاجتماعية للمبحوثات

الخلفية الاجتماعية	العدد	%
حضرية	57	95
ريفية	3	5
المجموع	60	100

5. طبيعة السكن: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (52) من المبحوثات وبنسبة (87%) يعيشن في بيوت مستقلة مع الزوج والاطفال، اما بقية المبحوثات والبالغ عددهن (8) مبحوثات وبنسبة (13 %) يعيشن مع اهل الزوج، وكما مبين في جدول (5).

جدول (5) يوضح طبيعة سكن المبحوثات

طبيعة السكن	العدد	%
مستقل	52	87
مع الاهل	8	13
المجموع	60	100

6.عائدية السكن: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (45) مبحوثة وبنسبة (75 %) يمتلكون داراً ملكاً للسكن، اما (11) مبحوثة وبنسبة (18%) يستأجرون داراً للسكن، اما من يسكن في دوراً حكومية فقد بلغ عددهن (4) مبحوثات وبنسبة (7%)، وكما مبين في جدول (6).

جدول (6) يوضح عائدية السكن للمبحوثات

عائدية السكن	العدد	%
ملك	45	75
ايجار	11	18
حكومي	4	7
المجموع	60	100

7. **التحصيل العلمي:** للتحصيل العلمي دور كبير في تحديد اجابات المبحوثات، حيث يعتبر شرطاً اساسياً لدور المرأة في التنمية الاجتماعية الى جانب عدد من العوامل الاخرى. والمرأة المتعلمة تكون اكثر وعياً وتطوراً من المرأة غير المتعلمة بحكم مالديها من خبرات ومؤهلات تدعمها في ذلك. وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان عدد المبحوثات الحاصلات على شهادة الاعدادية (9) مبحوثات وبنسبة (15%) اما المبحوثات الحاصلات على شهادة الدبلوم فقد بلغ عددهن (14) مبحوثة وبنسبة (23%) اما المبحوثات الحاصلات على شهادة البكالوريوس فقد بلغ عددهن (25) مبحوثة وبنسبة (42%) اما المبحوثات الحاصلات على شهادة الماجستير فقد بلغ عددهن (12) مبحوثة وبنسبة (20%)، وكما مبين في جدول (7).

جدول (7) يوضح التحصيل العلمي للمبحوثات

التحصيل العلمي	العدد	%
اعدادية	9	15
دبلوم	14	23
بكالوريوس	25	42
ماجستير	12	20
المجموع	60	100

ثانياً: البيانات الخاصة بوحدات العينة (الظاهرة المدروسة):

8. **العمل ضمن مجال التخصص في الوظيفة:** تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (16) مبحوثة وبنسبة (27%) يعملن ضمن اختصاصهن، بينما (44) من المبحوثات وبنسبة (73%) كانت الاجابة بانهن لا يعملن ضمن اختصاصهن، وهذا يدل على ان دافع المرأة هو الحصول على الوظيفة (العمل) والتي عن طريقها تتقاضى راتباً شهرياً يكفي لسد احتياجاتها هي واسرتها بغض النظر عن تخصصها الدقيق الذي تزاوله في عملها، وكما مبين في جدول (8).

جدول (8) يوضح عمل المبحوثات ضمن اختصاصهن

الاجابات	العدد	%
نعم	16	27
لا	44	73
المجموع	60	100

9. **الاسباب التي تؤدي الى عدم مزاولة المرأة لعملها ضمن اختصاصها:** تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان الاسباب التي تؤدي الى عدم مزاولة المرأة ضمن اختصاصها فقد تمكنا من الحصول على مجموعة اجابات مرتبة في جدول تسلسل مرتبي احتل فيه تعدد المسؤوليات الاسرية المرتبة الاولى حيث اشارت اليه (44) مبحوثة وبنسبة (100%)، بينما احتل السبب المتمثل في تدخل الرجل (المسؤول) في معظم القرارات بالمرتبة الثانية حيث اشارت اليه (32) مبحوثة وبنسبة (73%)، اما

السبب المتمثل بصعوبة التزام المرأة بالدوام الكامل في العمل فقد احتل المرتبة الثالثة حيث اشارت اليه (10) مبحوثات وبنسبة (23%)، وكما مبين في جدول (9).

جدول (9) يوضح اسباب عدم مزاولة المرأة العمل ضمن اختصاصها

الاسباب	العدد	التسلسل المرتبي	%
تعدد المسؤوليات الاسرية	44	1	100
تدخل الرجل (المسؤول) في معظم القرارات	32	2	73
صعوبة التزام المرأة بالدوام الكامل في العمل	10	3	23

10. العمل لتنمية قدرات ومهارات المرأة وتكافؤها مع الرجل: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (23) مبحوثة وبنسبة (38%) تعمل من اجل تنمية قدراتها ومهاراتها وتكافؤها مع الرجل وبالتالي يؤدي ذلك الى تطوير وتنمية المجتمع، بينما (37) مبحوثة وبنسبة (62%) لاتعمل من اجل تنمية قدراتها ومهاراتها وتكافؤها مع الرجل وانما الغرض من عملها هو لزيادة دخل الاسرة، وكما مبين في جدول (10).

جدول (10) يوضح عمل المبحوثات لتنمية قدراتهن ومهاراتهن

الاجابات	العدد	%
نعم	23	38
لا	37	62
المجموع	60	100

11. محدودية اسهام المرأة في التنمية الاجتماعية: تشير نتائج الدراسة الميدانية ان هناك (42) مبحوثة وبنسبة (70%) تعاني من محدودية اسهام المرأة في التنمية الاجتماعية بسبب التمييز ضد المرأة وهذا يعني تفضيل الذكور على الاناث، بينما (18) مبحوثة وبنسبة (30%) لا تعاني من محدودية اسهام المرأة في التنمية الاجتماعية بسبب التمييز ضد المرأة، فلا زالت مجتمعاتنا تعاني من مسألة التمييز بين الجنسين بغض النظر عن نوعية هذا المجتمع سواء كان حضري او ريفي وهذا يعود الى قوة العادات والتقاليد المسيطرة في المجتمع، وكما مبين في جدول (11).

جدول (11) يوضح محدودية اسهام المبحوثات في التنمية الاجتماعية

الاجابات	العدد	%
نعم	42	70
لا	18	30
المجموع	60	100

12. معاناة المرأة من مشاكل داخل العمل وخارجه: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (39) مبحوثة وبنسبة (65%) تعاني من مشاكل بشكل عام سواء كان داخل العمل وخارجه وهذا ما يقلل من دورها في التنمية الاجتماعية بسبب المشكلات الاجتماعية التي تتمثل بسيطرة الرجل في جميع مجالات الحياة، او بسبب تغلب الطابع العشائري في المجتمع وعدم فسح المجال لها في تطوير نفسها او انها اساساً تعاني من مشاكل داخل الاسرة، بينما (21) مبحوثة وبنسبة (35%) كانت على العكس من ذلك لم تعاني من مشاكل داخل داخل اوخارج العمل، وكما مبين في جدول (12).

جدول (12) يوضح معاناة المرأة من مشاكل داخل العمل وخارجه

الاجابات	العدد	%
نعم	39	65
لا	21	35
المجموع	60	100

13. اعتقاد المرأة بان منافسة الرجل لها من معوقات التنمية الاجتماعية: تشير نتائج الدراسة الى ان (35) مبحوثة وبنسبة (58%) يعتقدن ان منافسة الرجل لهن من المعوقات التي تعيق اشتراكهن في تنمية المجتمع وهذا بسبب العادات والتقاليد المتزمتة التي تمنح الافضلية للرجل وخاصةً توجد بعض الاعمال على الرجل ان يزاولها وليس المرأة، بينما (25) مبحوثة وبنسبة (42%) يعتقدن العكس من ذلك، وكما مبين في جدول (13).

جدول (13) يوضح اعتقاد المرأة بمنافسة الرجل لها من معوقات تنمية المجتمع

الاجابات	العدد	%
نعم	35	58
لا	25	42
المجموع	60	100

14. اعتقاد المرأة بأن ثقافة المجتمع لها دور في نجاح وفشل التنمية الاجتماعية: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (40) مبحوثة وبنسبة (67%) يعتقدن بأنه كلما كان المجتمع اكثر ثقافة كانت التنمية الاجتماعية اكثر تطوراً وتقدماً وبالتالي نجاحها، لان الثقافة لها دور في تقدم الاسرة والمجتمع، بينما (20) مبحوثة وبنسبة (33%) يعتقدن العكس من ذلك. وهذا يدل على انه كلما كان المجتمع اقل ثقافة بحيث تسوده الامية والجهل والتخلف كانت التنمية الاجتماعية اقل تطوراً وتقدماً وبالتالي فشلها وهذ يشكل اكبر عائقاً امام المرأة في تضعيف تنميتها للمجتمع، وكما مبين في جدول (14).

جدول (14) اعتقاد المرأة بأن ثقافة المجتمع لها دور في نجاح وفشل التنمية الاجتماعية

الاجابات	العدد	%
نعم	40	67
لا	20	33
المجموع	60	100

15. اعتقاد المرأة بأن فشل الخطط التنموية في البلد عائق في عملية التنمية الاجتماعية: تشير نتائج الدراسة الى ان (60) مبحوثة وبنسبة (100%) يعتقدن بأنه كلما كانت الخطط التنموية فاشلة وغير خاضعة للتخطيط المسبق فتكون عائقاً في التنمية الاجتماعية وبالتالي هذا يؤثر على عمل المرأة وتقدمها في المجتمع. ونلاحظ ان كل المبحوثات ادلن بذلك، وكما مبين في جدول (15).

جدول (15) يوضح اعتقاد المرأة في فشل الخطط التنموية

الاجابات	العدد	%
نعم	60	100
لا	-	-
المجموع	60	100

16. اكثر المشاكل التي تعاني منها المرأة في المجتمع: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان اكثر المشاكل التي تعاني منها المرأة والتي جاءت بالمرتبة الاولى حسب التسلسل المرتبي لإجابات المبحوثات وهي هيمنة الرجل سواء كان الاب او الاخ او الزوج على المرأة والعائلة حيث اشارت اليها (48) مبحوثة وبنسبة (80%)، في حين احتلت المشكلة المترتبة بالعنف الموجه بكل انواعه ضد المرأة سواء كان البدني او الجنسي او اللفظي او النفسي والعاطفي بالمرتبة الثانية حيث اشارت اليها (42) مبحوثة وبنسبة (70%)، بينما احتلت المشكلة المترتبة بعدم المساواة في العمل والتعليم والحياة مع الرجل بالمرتبة الثالثة حيث اشارت اليها (38) مبحوثة وبنسبة (63%) في حين احتلت مشكلة تربية الاطفال بالمرتبة الرابعة حيث اشارت اليها (30) مبحوثة وبنسبة (50%) في حين احتلت المشكلة المترتبة بعدم توفير فرص العمل المناسبة للمرأة بالمرتبة

الخامسة حيث اشارت اليها (25) مبحوثة وبنسبة (42%) في حين احتلت مشكلة العنوسة المرتبة السادسة حيث اشارت اليها (23) مبحوثة وبنسبة (38%) في حين احتلت مشكلة انعدام الامن في المجتمع بالمرتبة السابعة حسب اجابات المبحوثات حيث اشارت اليها (18) مبحوثة وبنسبة (30 %)، وجميع هذه المشاكل تؤدي الى اعاقة دور المرأة في التنمية الاجتماعية، وكما مبين في جدول (16).

جدول (16) يوضح رأي المبحوثات في اكثر المشاكل التي تعاني منها المرأة

المشاكل	العدد	التسلسل المرتبي	%
هيمنة الرجل المرأة والعائلة	**48**	**1**	**80**
العنف الموجه بكل انواعه ضد المرأة	**42**	**2**	**70**
عدم المساواة في العمل والتعليم والحياة مع الرجل	**38**	**3**	**63**
تربية الاطفال	**30**	**4**	**50**
عدم توفير فرص العمل المناسبة للمرأة	**25**	**5**	**42**
العنوسة	**23**	**6**	**38**
انعدام الامن في المجتمع	**18**	**7**	**30**

17. مميزات شخصية المرأة: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان هناك (37) مبحوثة وبنسبة (62%) اشارت الى ان المرأة تتميز شخصيتها بالخضوع وليس التسلط، والخضوع كما يراه علماء النفس يستند الاذعان لرغبات الاخرين وعد انتقاد للسلطة الاخلاقية للجماعة التي ينتمي اليها الفرد، لذلك فان بعض النساء لا تعطي اهمية كبيرة لمؤهلاتها العلمية لتستطيع استثمارها لاحقاً لانها لا تطمح لشغل مراكز السلطة والنفوذ، مما يؤدي الى شغلها لادوار وسيطة وقاعدية في ضمن البناء الهرمي، وهذا ما يعيق دورها في تنمية المجتمع. في حين (23) مبحوثة وبنسبة (38%) اشارت العكس من ذلك وبينت ان شخصية المرأة تتميز بالتسلط وليس بالخضوع، وكما مبين في جدول (17).

جدول (17) يوضح اجابات المبحوثات بمميزات شخصية المرأة

الاجابات	العدد	%
نعم	37	62
لا	23	38
المجموع	60	100

18. الاعتقاد بأن المرأة اقل كفاءة من الرجل لأشغال مراكز وظيفية: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (45) مبحوثة وبنسبة (75%) اشارت الى ان المرأة اقل كفاءة من الرجل في اشغال وتولي المراكز الوظيفية، وهذا يعيق دورها في تنمية المجتمع، بينما (15) مبحوثة وبنسبة (25 %) ادلن العكس من ذلك بأن المرأة مساوية مع الرجل في الكفاءة ولها القدرة على اشغال المراكز الوظيفية، وكما مبين في جدول (18).

جدول (18) يوضح اجابات المبحوثات بأن المرأة اقل كفاءة من الرجل

الاجابات	العدد	%
نعم	**45**	**75**
لا	**15**	**25**
المجموع	**60**	**100**

19. السبب بان المرأة اقل كفاءة من الرجل: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (45) مبحوثة وبنسبة (75 %) اشارت بان المرأة أقل كفاة من الرجل في اشغال المراكز الوظيفية والسبب يعود الى حاجة المرأة المستمرة لطلب الاجازات للموازنة بين وظيفتها في المؤسسة ومتطلبات اسرتها من تربية الاطفال والاعمال المنزلية وجاء هذا السبب في المرتبة الاولى حسب

التسلسل المرتبي لاجابات المبحوثات حيث اشارت اليه (45) مبحوثة وبنسبة (100%) بينما جاء السبب الثاني المتمثل في فترات الانقطاع الطويلة عن الوظيفة بسبب الحمل والولادة بالمرتبة الثانية حيث اشارت اليه (30) مبحوثة وبنسبة (67%)، وهذا مما يؤثر سلباً في زيادة خبراتها الوظيفية وتطويرها من خلال دخولها الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال اختصاصها وترقيتها من ناحية، ومن ناحية اخرى عدم تقديرها لعامل الوقت واهميته في انجاز العمل مما يضر بمصالح واهداف المؤسسة، وهذا مايعيق دورها في عملية التنمية الاجتماعية، وكما مبين في جدول (19).

جدول (19) يوضح اجابات المبحوثات عن الاسباب التي تؤدي الى جعل المرأة اقل كفاءة من الرجل وتشكل عائقاً في عملية التنمية الاجتماعية

الاسباب	العدد	التسلسل المرتبي	%
حاجة المرأة المستمرة لطلب الاجازات	45	1	100
فترات الانقطاع الطويلة بسبب الحمل والولادة	30	2	67

20. الفقر المسيطر على العديد من النساء: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان هناك (34) مبحوثة وبنسبة (57%) تعاني من الفقر المسيطر عليهن وهذا يشكل عبئاً واضحاً امام المرأة ويعيقها من المشاركة في التنمية الاجتماعية وذلك لصلته المباشرة بأنعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي وانعدام خدمات التعليم وانعدام الدعم واشتراكها في عملية صنع القرار مع الرجل، بينما (26) مبحوثة وبنسبة (43%) لاتعاني من الفقر وانها ميسورة الحال لكنها على الرغم من ذلك توجد الكثير من المعوقات التي تحد من مشاركتها في التنمية الاجتماعية وتقف امامها، وكما مبين في جدول (20).

جدول (20) يوضح اجابات المبحوثات حول الفقر المسيطر على العديد من النساء في المجتمع ويشكل عائقاً في عملية التنمية الاجتماعية

الاجابات	العدد	%
نعم	34	57
لا	26	43
المجموع	60	100

21. المعوقات التي تعيق عمل المرأة في التنمية الاجتماعية: تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان اكثر المعوقات التي تعيق عمل المرأة في التنمية الاجتماعية حسب التسلسل المرتبي التي اجابات المبحوثات عليه بحيث احتلت المعوقات الاجتماعية المرتبة الاولى حيث اشارت اليه (55) مبحوثة وبنسبة (92%)، بينما احتلت المعوقات الاقتصادية المرتبة الثانية حيث اشارت اليه (50) مبحوثة وبنسبة (83%) بينما احتلت المعوقات الثقافية المرتبة الثالثة حيث اشارت اليه (44) مبحوثة وبنسبة (73%)، بينما احتلت المعوقات السياسية المرتبة الرابعة حيث اشارت اليه (28) مبحوثة وبنسبة (47 %)، وكما مبين في جدول (21).

جدول (21) يوضح اجابات المبحوثات عن المعوقات التي تعيق عمل المرأة في التنمية الاجتماعية

المعوقات	العدد	التسلسل المرتبي	%
المعوقات الاجتماعية	55	1	92
المعوقات الاقتصادية	50	2	83
المعوقات الثقافية	44	3	73
المعوقات السياسية	28	4	47

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

بعد عرض البيانات وتحليلها وجدت الباحثة ان:

1. واجهت المرأة في العراق نوعاً من التمييز الجنسي على مدى قرون مما جعل اشتراك المراة في القطاع العملي محدوداً، كما بقي استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع اخذ ورد.
2. على الرغم من المكاسب التي حققتها المراة العراقية مثل المشاركة في المجالس النيابية. إلا ان وضع بعض النساء العراقيات في مراكز سياسية واقتصادية لا ينسحب على وضع المراة العراقية ككل ولا يترجم إلى مكاسب اجتماعية.
3. ان لإشكالية التعليم بين الذكور والإناث وتفضيل تعليم الذكور على الإناث الأثر السلبي في حصول المراة على التعليم اللازم لها لاشتراكها في العملية التنموية.
4. عدم تناسب المجالات الوظيفية المتاحة مع تخصصات المرأة ، وصعوبة التزامها بالدوام الكامل وتدخل الرجل في معظم القرارات فضلاً عن تعدد المسؤوليات الأسرية بما في ذاك رعاية الزوج والأبناء. كان احد مظاهر ضعف إسهام المرأة في العملية التنموية.
5. يمثل العنف ضد المرأة عقبة امام تحقيق أهداف المساواة بينها وبين الرجل في العملية التنموية.
6. لكي تستطيع المرأة ان تكون شريكاً كاملاً في التنمية فلابد من تغير الواقع الذي تعيش فيه، المتمثل بتخلف نظرة المجتمع لعمل المرأة.

ثانياً: التوصيات:

من الدراسة التي قمنا بها اتضح ان هناك مجموعة من المعوقات الجوهرية التي تقلل من حجم مشاركة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية، لذا تقترح الباحثة عددا من التوصيات التي من شانها ان تزيل تلك المعوقات او تقللها ويمكن ان تصف تلك التوصيات على النحو التالي:

1. توعية أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية.
2. تنشيط الجمعيات النسوية.
3. عقد دورات تدريبية وتعليمية وإرشادية للنساء وتوعيتهن بأهمية دورهن في المجتمع.
4. التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية في حياة الفرد التي تقوم بها مؤسسات اجتماعية متعددة مثل الاسرة والمدرسة او وسائل الاتصال او الجماعات الاجتماعية المختلفة التي ينتمي إليها الفرد والتي تؤدي الدور المهم بوصفها البداية الحقيقية للتفاعل الاجتماعي فضلا عن انها تعلم الذكر والانثى السلوك المناسب لكل منهما في بناء ثقافة مجتمعهم.
5. تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة من خلال احداث التغيير في الدور التقليدي للمرأة و الرجل في الاسرة والمجتمع.
6. التركيز في حملات التوعية على التحرر من العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي.
7. تامين خدمات صحية لجميع النساء في جميع مراحل حياتهن.

ثامناً: المصادر:

1. إبراهيم شاكر، الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مؤسسة ادم للنشر، القاهرة، ب. ت، ص127.
2.أبوبكر الرازي، معجم مختار الصحاح ،ب ط، بيروت،1983،ص 158.
3. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1990، ص145.
ـــــــــــــ، موسوعة علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، 2000، ص62. 4.
5. احمد الخشاب، الطريق الصعب طريق التنمية، مكتبة الوعي، القاهرة، ب.ت، ص196.
6. احمد خليل ، التنمية الاجتماعية بين الحاجة والحق، بغداد، العرا ق، 1996 ، ص59. 7. احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص123.
8. الامم المتحدة، المؤتمر الرابع المعني بالمرأة، الفقرتين 48 ـ 50، بكين، الصين، 1995، ص32.
9.الأمانة العامة لإدارة العمل الاجتماعي، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، القاهرة، 1983، ص42.
20. باقر سلمان النجار، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، ع 120، بيروت، شباط، 1989، ص43.
21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، جامعة أكسفورد ، نيويورك، 1993، ص3.
22. تغريد شرارة، مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة، بحث منشور في المجلة الاجتماعية القومية، ع 2، مصر، أيلول، 1975، ص61.
23. جامعة الدول العربية، التنمية الاجتماعية، الاتفاقيات والمواثيق ذات العلاقة بمركز المرأة، القاهرة، 1976، ص55.
24. حامد عبد الحسين السالم، التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس القاهرة، 1979، ص50.
25. حسن علي الخفاجي، التغير الاجتماعي والمجتمع المتحضر، مؤسسة الطباعة والنشر، جدة، 1974، ص 79
26. حسين حسن سلمان، اعداد مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والاسرة، بغداد، 1996، ص 64.
27. ـــــــــــــ، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العراق، 1989، ص 43. 27
28. حمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 1987، ص35.
29.خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1984 ،ص 98.
30. زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الحضري، مطبعة دار الثقافة، القاهرة، 1972، ص219.
31. سليم الجص، افاق التنمية العربية المستدامة، مجلة المستقبل العربي، 2005، ص 315.
32. سناء الخولي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982،ص 85.
33. صالح سمير نصار الدليمي، اثر النظام السياسي في تنمية المجتمع، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1990، ص61.
34. صندوق الامم المتحدة للسكان، المرأة والرجل في زمن متغير (حالة سكان العالم)، 2000، ص 47.
35. عاطف عدلي العبد، وضع المرأة العربية التقليدي وعوامل تدعيمه، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، ع 52، بيروت، حزيران، 1983، ص54.

36. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط4، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1975، ص154.155.
37. ـــــــــــــ، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970، ص93.
38. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، ع 167، القاهرة، 1993، ص 10.
39. عبد الغفور الاطرقجي، دور التخطيط الاقليمي والحضري في التنمية الاجتماعية، مطبعة بغداد، العراق، 1998، ص94.
40. عثمان هاشم، ورقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة مقدمة إلى ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي للفترة 10-11/ نيسان/1993، منتدى الفكر العربي، عمان، ص 222
41. عدلي سليمان وعبد المنعم هاشم، الجماعات بين التنشئة والتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973، ص 54.
42. عدنان الدباغ، متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق من القوى البشرية المدربة، بحث مقدم إلى مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، بغداد، 1982، ص10.
43. عدنان مكي عبد الله، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991، ص24.
44. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 34.
45. عناد غزوان اسماعيل، الثقافة والتغيير الاجتماعي، بصرة ، 1990، ص 230.
46. غريب الجمال وصلاح الدين عقدة، التخلف الاقتصادي والتنمية، مطبعة مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة، القاهرة، 1973، ص9.
46. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، 1986، ص19.
47. محمد طلعت عيسى، فلسفة التغير المخطط، مطبعة دار الثقافة، القاهرة، 1970، ص5.
مختار حمزة، أسس علم النفس الاجتماعي، دار المجمع العلمي، جدة، 1979، ص 158. .48
49. مريم سليم، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص96.
50. مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص188.
51. ـــــــــــــ، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1965، ص395.
52. مصطفى عمر التير، مساهمات في اسس البحث الاجتماعي، معهد الانماء العربي، ليبيا، طرابلس، 1989، ص 104.
53. معن خليل عمر، علم اجتماع الاسرة، ب. ط، عمان، الاردن، 1994، ص57.
54. نهلة متولي السيد، الإنهاك النفسي لدى المرأة العاملة وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والديموغرافية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، 1997، ص224.
55. هدى مجاهد، أسس تقويم الأسلوب التكاملي في التنمية الاجتماعية الريفية، مقالة منشورة في المجلة الاجتماعية القومية، ع3، مج11، سبتمبر، 1974، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية، ص392.
56. اليونيفيم، التنمية والنوع الاجتماعي، الوحدة الثالثة، مكتب غرب اسيا، الاردن، 2001، ص12.
57. Arther Lewis, Theory of Economic Growth, London, George Allen and Mnwin, 1955. P. 421.
58. Davis, kingslay, human Society, the mamillan company New York, 1959. PP.622-623.
59. Nelson, Lowry, and others, Community Structure and change, the Macmillan Co., New York, 1960, P.44.

60. Paul Strect, Human development; means and ends. The American Economic Review; 84 (2), (1994), P.232.

61. Mitchell, J.C.; urbanization,Social implications of industrization and Urbanization African institute, 1956, P.694.

الملاحق:

استمارة الاستبيان:

اولاً: البيانات الاولية:

1. العمر.

2. الحالة الاجتماعية: متزوجة، غير متزوجة، ارملة، مطلقة.

3. عدد الاطفال.

4. الخلفية الاجتماعية: حضر، ريف.

5. طبيعة السكن: مستقل، مع الاهل.

6. عائدية السكن: ملك، ايجار، حكومي.

7. التحصيل العلمي: اعدادية، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير.

ثانياُ: البيانات الخاصة بوحدات العينة (الظاهرة المدروسة):

8. هل تعملين ضمن مجال تخصصكي في الوظيفة: نعم، لا.

9. برأيك ماهي الاسباب التي تؤدي الى عدم مزاولة المرأة لعملها ضمن اختصاصها: 1. تدخل الرجل (المسؤول) في معظم القرارات 2. تعدد المسؤوليات الاسرية 3. صعوبة التزام المرأة بالدوام الكامل في العمل

10. هل تعملين لتنمية قدراتك وتكافؤك مع الرجل: نعم، لا.

11. هل تعتقدين ان هناك محدودية في اسهام المرأة في التنمية الاجتماعية: نعم، لا.

12. هل تعاني المرأة من مشاكل داخل العمل وخارجه:نعم، لا.

13. هل تعتقدين ان منافسة الرجل للمرأة من معوقات التنمية الاجتماعية: نعم، لا.

14. هل تعتقدين ان ثقافة المجتمع لها دور في نجاح وفشل التنمية الاجتماعية: نعم، لا.

15. هل تعتقدين ان فشل الخطط التنموية في البلد يعيق عملية التنمية الاجتماعية: نعم، لا.

16. برأيك ماهي المشاكل التي تعاني منها المرأة في المجتمع: 1. العنف الموجه بكل انواعه ضد المرأة 2.عدم المساواة في العمل والتعليم والحياة مع الرجل 3.هيمنة الرجل على المرأة والعائلة 4. تربية الاطفال 5. عدم توفير فرص العمل المناسبة للمرأة 6. انعدام الامن في المجتمع 7. العنوسة.

17. هل تعتقدين ان شخصية المرأة تتسم بالخضوع: نعم، لا.

18. هل تعتقدين ان المرأة اقل كفاءة من الرجل في اشغال المراكز الوظيفية: نعم، لا.

19. برأيك ماهو السبب في ان المرأة اقل كفاءة من الرجل:1 حاجة المرأة المستمرة لطلب الاجازات 2فترات الانقطاع الطويلة بسبب الحمل والولادة.

20. هل تعتقدين ان الفقر المسيطر على العديد من النساء يعيق عملية التنمية الاجتماعية: نعم، لا.

21. برأيك هل ان المعوقات التي تعيق عمل المرأة في التنمية الاجتماعية: 1. اجتماعية 2. اقتصادية 3. ثقافية 4. سياسية.

فهرست المحتويات

الموضوع رقم الصفحة

1 . المقدمة (3 .5)
2. الباب الاول: الجانب النظري (5 ـ 22)
المبحث الاول عناصر البحث الرئيسية
2. اولاً: مشكلة البحث (5)
3. ثانياً: اهمية البحث (6)
4 . ثالثاً: اهداف البحث (6)
5 . المبحث الثاني: تحديد المفاهيم (6 ـ 13)
6. المبحث الثالث: ماهية التنمية (13)
7.اولاً : انواع التنمية (13 ـ 15)
8. ثانياً: اهداف التنمية الاجتماعية (15 .17)
9. ثالثاً: نماذج التنمية الاجتماعية (17)
10. رابعاً: اساليب التنمية الاجتماعية (17.18)
11.خامساً:التعليم والتنمية الاجتماعية (18)
12. المبحث الرابع: المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية (18 ـ 22)
13. الباب الثاني: الجانب الميداني (22 ـ 35)
14 ـ المبحث الخامس: منهجية البحث وتتضمن (22)
15.اولاً : مجالات البحث (22.23)
16. ثانياً: مجتمع البحث (23)
17.ثالثاً: عينة البحث (23)
18. رابعاً: ادوات جمع البيانات (23)
19. خامساً: الوسائل الاحصائية (23)
20. سادساً: عرض وتحليل البيانات (24 ـ 34)
21. الاستنتاجات (34 .35)
22. التوصيات (35)
23. المصادر (36 ـ 39)
24. ملخص البحث باللغة العربية والانكليزية (40 ـ 44)
25. الملاحق (الاستمارة الاستبيانية) (45 ـ 46)